ليطابق المعدود والعدد الاتى ثلث مائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة عين
ميزوا بها ثلثا واثواته وكان قياسها ان يجمع فيقال
مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما فى صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون والثانى جمع المؤنث
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات
لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتا
بعد ما التزموا الجمع الذى بعد ما هو فى صورة المجموع بالواو
والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخص وميز احد عشر الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه
فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم القا
النون معها اذ هى فى صورة نون الجمع ولا
حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما

فاعلم انهم

فاعدادها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسما كالاسم
الواحد ولا بد حينئذ من حركة عشرة لان المضاف
اليه فيه لما كان من خبر العدد لم يمتزج امتزاج
ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة
اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده
فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
لتكون الفضلة قليلة ومميز مائة والف ومميز
مثنيهما ومميز جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل
وجمعها كما قال ومثنيهما لان استعمال جمع مائة
مع مميزها فى الاعداد مرفوض فلا يقال ثلاث
مئات رجل كما يقال ثلاثة الاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
لخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من
اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون